مقاومة المجتمع المحلي للتغيير - دراسة أنثربولوجية تحليلية لمجتمع سد كجبار

شيخ الدين مختار محمد هاشم

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 15 ، 2020م
العدد: 02

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

Graduate College Journal – NU
Vol.15 - 2020, No. (2)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد 15 – 2020 ، العدد (2)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

مقاومة المجتمع المحلي للتغيير

دراسة أنثربولوجية تحليلية لمجتمع سد كجبار

شيخ الدين مختار محمد هاشم
Shaikhmokhtar1949@gmail.com

المستخلص

يقع سد كجبار في الشلال الثالث ، و الفكره برزت في أربعينيات القرن الماضي ، و هي أقدم من خزان الحمداب ، و ظهرت إلى حيز الوجود الإجتماعي فيما عرف بمشروع الشهيد محمود شريف ، تحت مسمى شركة كهرباء كجبار ، في العام 1995م . و تشكل لها مجلس إدارة ، و لجنة تنفيذية على المستوى الرسمي . و بادر بعض المواطنين من عمودية (جديّ) في الخرطوم بعد سماعهم بالمشروع للتفاكر في الأمر إنتهوا بتكوين لجنه شعبية بعضويه 15 فرداً من مواطني عموديتي (جديّ و أردوان) في (الخرطوم) وكان هدف اللجنة متابعه المشروع وتمخض عنها تكوين لجنه مماثله في المنطقه و تعاهدت اللجنة أن تكون مطلبية تنحاز لحقوق المواطنين بعيدة عن أي أهداف سياسية.[1] تتمثل مشكلة الدراسة في معارضة المجتمع المحلي (مجتمع كجبار)لمشروع سد كجبار ، والذي كان مقدراً له إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية مقدرة لمجتمع الدراسة . وتوضح المشكلة أكثر عبر التساؤل التالي : ماهي أسباب معارضة مجتمع كجبار لإقامة مشروع السد ؟ ولهذه الدراسة هدف رئيسي هو معرفة أهم الأسباب و الدوافع لمقاومة المجتمع المحلي للتغيير. وتقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي بإستخدام أدوات المقابلات والملاحظة والوثائق ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في مواجهة مجتمع الدراسة لقيام مشروع سد كجبار ومقاومته بشدة ورفضه بما يشبه الإجماع عليه ، ليس رفضاً للتنمية ولكن خوفاً من المجهول بعد إغراق منطقتهم ، في ظل الغموض الذي أكتنف مسار تنفيذ فكرة المشروع من جانب الحكومة في ذلك الوقت. وأوضحت المقابلات التي أجراها الباحث أن مجتمع الدراسة قد تحول من حالة القبول إلى حالة الرفض بنسبة عالية بعد التطور الذي حدث في دراسة المشروع ، وحتى العام 2007م توقف الحديث عن مشروع سد كجبار من الجانب الرسمي والجانب الشعبي ، وفي أبريل 2007م بعثت وحدة السدود فريقاً من الأجانب لعمل الدراسة علي جسر الشلال وبدون علم مجتمع الدراسة ، وكذلك بدون علم حكومة الولاية الشمالية مما ساهم على تصعيد وتيرة المعارضة للمشروع والذي أنتهى بمسيرة شعبية كبيرة في 13 يونيو2007م قاصدة موقع السد وتصدت لهم الشرطة في منطقة (كندتكار) وسقط أربعة شهداء وعدد من الجرحى ، وأسدر الستار على سد كجبار حتى الآن .

مقدمة

جاء في مذكرة اللجنة الشعبية العليا لمتابعة أثار سد كجبار ، أن هذه المنطقة التي تقع أعلى شلال كجبار هي ثقل المحس من حيث المساحة والسكان وبها مايزيد على 24 قرية تقع على ضفتي النيل ويسكنها مايزيد على 75000 نسمة بما في ذلك المتواجدون خارج المنطقة . برزت فكرة إنشاء خزان كجبار في العام 1995م بما عُرف بفكرة المهندس محمود شريف بغرض توليد الكهرباء، بطاقة لاتزيد عن 160 ميقاواط، وتأثيرات هذا الخزان محدودة. ورحب به مجتمع الدراسة بحماس شديد وبموافقة عامة، تتقدمهم اللجنة الشعبية العليا وتواصلت مشاوراتهم مع المؤسسة العامة لخزان كجبار التي تم تكوينها بالقرار الجمهوري رقم 494[2] لمعرفة الدراسات المتعلقة بالخزان ولاسيما الجانب الإجتماعي ودراسة الجدوى ، وبنهاية العام 1998م نما إلى علم مجتمع الدراسة التوسع الذي تم في فكرة المهندس محمود شريف والذي سيؤدي إلى إغراق المنطقة أعلا السد وتشمل 24 شياخة هذه التطورات أدت إلى إنقسامٍ حادٍ في اللجنة الشعبية العليا لمتابعة آثار سد كجبار وأنعكس كل ذلك على مفهوم الخزان الذي صار سداً بغرض إحداث تحولات تنموية واسعة في المنطقة إقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وديموغرافياً ، وجرى كل هذا التغيير بعيدا عن علم مجتمع الدراسة ولجانه. وضعت اللجنة الشعبية خطه متابعة المشروع تبدأ باستسقاء المعلومات من جهة النظام و يمثله مجلس إدارة الشركة برئاسة وزير النقل في ذلك الوقت ، و طلبت اللجنة الشعبية إعتراف الحكومة بها وأنها هي الممثلة الوحيدة للمواطنين بموقع الدراسة ، وأن تكون لها سلطات موازية لسلطة مجلس إدارة الشركة بتعيين أمين عام لها بدرجه وزير او وزير دولة. وجد مشروع الشهيد محمود شريف قبولاً عاماً من مجتمع الدراسة ، و ساهم مجتمع الدراسة في تكوين شركه كهرباء كجبار من خلال المساهمة المالية التي كانت تدفع عند شراء سلعة السكر. شرعت اللجنة الشعبية في ترتيب خطتها و بدأت بإعداد مذكرة شاملة تحتوي على بنود محددة كشروط لموافقتها على قيام السد ، وأعدّت اللجنة مذكرتها التي حوت 28 بنداً بذلت فيه جهداً كبيراً ،وتم تسليمها لوزير النقل بتاريخ 6 نوفمبر 1995م .[3]ويتناول الباحث مشروع سد كجبار في مرحلتين: المرحلة الأولى تبدأ من 1995م وحتى العام 1998م ، والمرحلة الثانية تبدأ من بداية العام 2007م .السودان و خارج السودان من أجل العمل.

---

[1]- مذكرة اللجنة الشعبية

2- (مذكرة حول مشروع سد كجبار وآثاره ،اللجنة الشعبية العليا)

[3]- (مذكرة اللجنة الشعبية العليا الأول لمتابعة آثار سد كجبار)

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في معارضة المجتمع المحلي (مجتمع كجبار) لمشروع سد كجبار والذي كان مقدراً له إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية مقدرة لمجتمع الدراسة . ونوضح المشكلة أكثر عبر التساؤل التالي :ماهي أسباب معارضة مجتمع كجبار لإقامة مشروع السد؟

اهميه الدراسة

تُشكل منطقة الدراسة أهمية إقتصادية متنوعة تتمثل في وجود الحديد و المعادن و الذهب و ثروات أخرى متعدده ، تحتاج الى طاقه لإستخراجها من باطن الأرض ، كما أنَ المنطقه في وضعها الحالي لا تشجع بالإقامة فيها لعدم كفاية العمل التي تستوعب طاقة أبنائها ، والذين هاجروا إلي داخل السودان و خارج السودان من أجل العمل.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لمعرفة أهم الأسباب و الدوافع لمقاومة المجتمع المحلي للتغيير إلى جانب سعيها لمعرفة ما إذا كان موقف مجتمع كجبار من إنشاء سد كجبار رفضاً للتنمية ، أو لأسباب أخرى .

تساؤلات الدراسة

1. ماذا يؤيد بعض المواطنين المشاركة في قيام سد كجبار؟
2. لماذا يعارض بعض المواطنين المشاركة في قيام سد كجبار؟
3. هل توجد نقطه إلتقاء بين المؤيدين و المعارضين؟
4. ما هو دور الحكومة في تباين موقف المجتمع المحلي؟

منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام أدوات المقابلات و الملاحظه وفحص الوثائق.

حدود الدراسة

تقع مناطق كجبار على ضفتي النيل في أقصى شمال السودان ، من جهة شرق النيل من منطقة (أبو فاطمة) جنوباً وحتى منطقة (سبو) شمالاً ، ومن جهة الغرب من منطقة (أشو) ومنطقة (هنك) جنوباً وحتى منطقة (كجبار) شمالاً.

الدراسات السابقة

تهجير أهالى حلفا

يقول متوكل أحمد أمين[4]: (أسندت الحكومة مهمةرئاسة لجنة توطين أهالي حلفا إلي السيد داود عبد اللطيف بدرجة وكيل دائم وهو من أبناء حلفا واختلف مع الحكومة حيث كان يري أن منطقة خشم القربة مكان غير ملائم ولا يتناسب مع أهالي حلفا، كما اختلف معها في قضية التعويضات وقاد حركة المقاومة مع أهله رافضًا فكرة التهجير، أحالته الحكومة للتقاعد الاجباري) ،جاء في إضاءات أحمد سليم في قصة النوبة بين الهجرات العربية والتهجير القسري (شابت عملية التهجير في مصر والسودان العديد من الإهمال والنكص بالوعود والإنفصال عن الهوية ، فبرغم أن عملية التهجير تمت كتضحية من النوبيين ، إلا أنهم فوجئوا بتهجيرهم إلى مناطق صحراء قاحلة ، وهم الذين عاشوا ألاف السنين على ضفاف النيل، وبنيت لهم قراهم، فلم يتعودوا عليها فكانت أشبه بالمقابر الجماعية بالنسبة لهم ، وحتى أسامي القري التي هُجروا إليها لم تكن بنفس الأسماء الأصلية ، حيث أستبدلوا الأرقام بأسماء القرى ، كما أن البيوت لم تكن جاهزة عندما هجروا إليها .

مواطنوا ود الحليوه

وفي موقع التغيير نقرأ بحيرة سيتيت تهدد مواطني ود الحليو بالغرق[5] وذلك في 9 أكتوبر 2016م _ حيث عبر مواطني ودالحليو القديمة الذين لم يتم تهجيرهم لما أسموه تعمد السلطات بتركهم يتعرضون للغرق ، وقال نائب لجنة المتضررين إسماعيل محمد عمر (أن المياه غمرت العديد من المساحات الواسعة وأصبحت تزحف نحو منازلهم وهي في تزايد مستمروأن أكثر من 1500 أسرة مهددة بالغرق هذا بالإضافة للخطر البيئي الذي نتعرض له من تلوث في المياه الغير صالحة للشرب ، علماً بأننا نشرب من مياه البحيرة التي أختلطت بالصرف الصحي وبمخلفات ونفايات الأسر المهجرة .إلى ذلك ناشد سكان ود الحليو السلطات وكل منظمات المجتمع المدني والعمل الإنساني بالإسراع لنجدتهم .

سد مروي في السودان: تهجير السكان ثمناً للكهرباء[6]

لم يجلب بناء سد مروي الخير إلى جميع السودانيين رغم ما يحمله هذا المشروع من آمال واعدة في توسيع المد الكهربائي ليشمل قريبا كل أراضي البلاد. ففي شمال السودان، تم تهجير جماعات عديدة من أهل المنطقة الأصليين. ولا تزال العائلات تعاني من ظروف عيش سيئة في انتظار تعويضات وعدت بها الحكومة ولم تمنح إلى الآن إلا جزءا منها. وأفتتح سد مروي في مارس 2009م، لكن الجدال العنيف حول ظروف بنائه انطلق منذ بعث المشروع سنة 2006. وتفاقم الأمر بعد ما لحق سكان منطقة المناصير شمال البلاد من تهجير وخسائر. وهي منطقة، تعد على حد قول أبنائها، الأكثر تضررا من هذا المشروع. ولئن اختار بعضهم تحدي السلطة والبقاء على ضفاف بحيرة المناصير رغم خطر الفيضانات على حياتهم وأمنهم، فإن مجموعة كبيرة من السكان إمتثلت لأوامر الحكومة وشدت رحالها جنوبا. ورغم ذلك، لم يحظ هؤلاء المهجرون إلا بقطع أرض صغيرة تكاد لا تفي باحتياجاتهم، ولا تزال غالبيتهم تنتظر أن تفي السلطات بوعدها وتدفع لهم التعويضات.

المرحلة الأولى لتشييد سد كجبار

نبذة تاريخية عن سد كجبار

زار وزير الكهرباء حينها موقع الشلال الثالث في العام 1995م ، وحرك فريقاً من العاملين بشركة الكهرباء العامة لزيارة موقع الشلال الثالث ، وبعد الدراسة الميدانية فنياً وإقتصادياً وإجتماعياً ، قدم دراسة جدوى لقيام سد الشلال الثالث، وبموجب هذه الدراسة صدر قرار جمهوري بإنشاء شركة كهرباء كجبار (سد الشهيد د.محمود شريف).إستندت الدراسة على

[4].(متوكل أحمد أمين ،النوبة الإنسان والتراث عبر القرون).

[5] https://www.altaghyeer.info/ar/2016/10/09.

[6] https://observers.france24.com/ar/20100804-sudan-merowe-dam-displacement

إعداد المسوحات والدراسات الفنية للمشروع والعمل على إنشاء شركة مساهمة عامة.[7]تم التعاقد مع شركة (هايدروبروجكت) الروسية للقيام بعمل التصميمات الهندسية للسد ومحطة توليد الكهرباء وخطوط النقل ومحطات التوزيع ، وهي نفس الشركة التي أشرفت على تنفيذ السد العالي بمصر ، وهي نفسها التي تقوم بإجراء الدراسات الفنية لخزان الحمداب [8]

تم تصميم المشروع في مرحلته الأولى لتوليد 160 ميقاواط كحد أقصى في فترة التحاريق (نوفمبر_ يوليو) وتنخفض إلى حوالي 80 ميقاواط خلال فترة الفيضانات ، والمتوقع لإستهلاك الكهرباء بالولاية الشمالية في ذلك الوقت حوالي 56 ميقاواط ويمكن أن يزيد ليبلغ حوالي 73 ميقاواط في عام 1998م[9]

توقع القائمون على المشروع تنمية الولاية الشمالية إقتصادياً وإجتماعياً وعمرانياً وثقافياً من خلال[10]

1.توفير أكثر من 25 مليون دولار ينفق في الديزل اللازم لري الشتوي (القمح _ الفول)

2.تحسين وتفعيل وسائل الري الحالية .

3.إحداث توسع أفقي في إنتاج المحاصيل الحقلية والبستانية بنسبة تفوق 50% وزيادة معدلات الإنتاج بنسبة تصل إلى 100% .

4.تنويع التركيبة المحصولية بالولاية وإدخال محاصيل صيفية ذات عائد إقتصادي بالإضافة لمحاصيل التصدير مثل الخضر والفاكهة والنباتات الطبيعية والعطرية والبهارات .

5.إنتشار التصنيع الزراعي والحيواني وغيرهما من الصناعات الحرفية وصناعات التعدين ومواد البناء المتوفرة خامتها بالولاية

6.إنتشار شبكة الإمداد الكهربائي في مدن وقرى الولاية يؤدي إلى ترقية مستوى الحياة الإجتماعية والثقافية ، وسيغري أبناء الولاية المغتربين بالعودة بغرض الإستثمار في مجالات التنمية الزراعية والصناعية والعمرانية .

7. معلوم أن مزارع الشمالية موهوب وهو يحب أرضه ويبذل قصاري جهده في سبل تحصيل عائد كبير من مزرعته وينفق وقتاً كبيراً بين مضرب الوابور والحواشة الأمر الذي سوف يوفر له الزمن والجهد[11]

دور اللجنة الشعبية العليا في الإعداد لقيام السد

تعريف اللجنة

تتكون اللجنة بأكثر من خمسين عضوا لجميع مناطق المحس ينبثق منها مكتب تنفيذي من خمسة عشر عضواً بالخرطوم ، تكونت اللجنة لدواعي الوطن والعمل عبر لقاءات كثيرة وعمل متصل ومضني. اللجنة العليا تجتمع أول كل شهر والمكتب التنفيذي في حالة إجتماعات دائمة [12] وتتكون أعضاء اللجنة العليا لمتابعة آثار سد كجبار وعددهم 54 عضواً يمثلون كل مناطق المحس والباحث كان عضواً في اللجنة . أعدت اللجنة التنفيذية مذكرة حول مشروع سد كجبار وآثاره ، أهم النقاط التي وردت فيها [13]

أولا: أنه لاتهجير ولاتشتيت للمتأثرين إلي خارج المنطقة حتى لاتتكرر مأساة أهلنا في وادي حلفا .

ثانياً: أن نطمئن على جدوى المشروع إقتصادياً وإجتماعياً بالدراسات والمستندات .

ثالثاً: أن نطرد شبح الخوف من أناس آمنين تعطلت بهم سبل الحياة بحجة أنهم غرقى .

رابعاً: أن يصدر القانون الخاص بإعادة التوطين بقرار جمهوري سيادي، تأكيداً للمعنى المعلن من قِبل المسئولين "بأن هذا المشروع لن يقوم على ظلم أحد " وأُسوة بالقرار الجمهوري الخاص بإقامة مشروع خزان مروي. ولأن المشروع مشروع قومي لابد أن يخضع لتشريعات وقوانين قومية أو إتحادية .

خامساً: أن تبرم إتفاقية بين أهل المنطقة والمؤسسة الصادر أمر تكوينها بقرار جمهوري وأن يصدر الإتفاق بقانون مركزي يوافق عليه السيد رئيس الجمهورية وينشر في الغازيته الرسمية ويشمل القانون الخرط الكنتورية وتحديد المناطق المتأثرة وكذلك التعويضات المالية ومناطق إعادة التوطين .

سادساً: أن تطمئن نفوسنا بتحديد وتثبيت حقوقنا كاملة غير منقوصة في سياق القانون المقترح ومقروءا بالتأكيد اللازم بأن الشروع في إقامة السد يجب أن يكون مرهوناً بإقامة المشاريع الزراعية وإعادة توطين المتأثرين وإيفائهم كل حقوقهم مسبقاً.

سابعاً: أن تقوم الجهات الإتحادية أو من ينوب عنها تكليفا بإجراء الدراسات التفصيلية التي تتصل بالأرض المغمورة والمواقع الجديدة والسكان والإقتصاد والبيئة[14]

في هذه المرحلة أصدر السيد رئيس الجمهورية حينها القرار الجمهوري رقم 464 لسنة 1995م من شهر ديسمبر[15] **ويشتمل على 6 بنود أحاط تماماً بكل القضايا المشارة في المذكرة ونذكر منها [16]**

1.تكوين اللجنة كما أقترحتها اللجنة الشعبية لمتابعة آثار سد كجبار وتسمية أميناً من أبناء المنطقة المغمورة.

2.إجراء الدراسات التفصيلية السكانية الإجتماعية والإقتصادية والبيئية في المنطقة وتقييم مدى تأثير قيام ووضع أسس ومنهج التعويضات العادلة والمجزية تحديداً دقيقاً لكافة ممتلكات المواطنين من أرض وزروع ومبان ومنشآت وغيرها .

3.تعطي مهمة التهجير وإعادة التوطين وتعويض المتضررين أولوية من بين مهام تنفيذ المشروع (أي مشروع كهرباء كجبار).

---

[7] (مذكرة اللجنة الشعبية العليا الأول لمتابعة آثار سد كجبار)

[8] (ملخص دراسة الجدوى الإقتصادية ، الولاية الشمالية ، شركة كجبار، ،يونيو 1995م)

[9] (المرجع السابق)

[10] (وحدة تنفيذ السدود، مشروع سد كجبار_مشروع إعادة بناء الحضارة بإعادة التوطين ،1998م)

[11]- (وحدة تنفيذ السدود، مشروع سد كجبار_مشروع إعادة بناء الحضارة بإعادة التوطين ،1998م)

[12]- (اللجنة الشعبية العليا لمتابعة آثار سد كجبار ، إنجازات اللجنة ،الخرطوم ، نوفمبر1995م،ص3)

[13]- (المرجع السابق)

[14]- (المرجع السابق)

[15]- (أمر بإنشاء المؤسسة العامة لمشروع خزان كجبار لسنة 1995م)

[16]- (مذكرة اللجنة الشعبية العليا)

4. ترفع اللجنة توصياتها للجهات المختصة لإجازتها .

قامت اللجنة الشعبية في هذه المرحلة بتنظيم لقاء جماهيري في وحدة فريق الإدارية خاطبه نائب رئيس الجمورية اللواء الزبير محمد صالح بغرض التنوير والتطمين . وتلى فيه دكتور الفاتح محمد علي رئيس المؤسسة العامة لمشروع كهرباء كجبار القرار الجمهوري رقم 494 في 6 يونيو 1995م الخاص بتكوين لجنة عليا لإعادة توطين وتعويض المتأثرين بمشروع خزان كجبار.[17]

نهاية المرحلة الأولى

انتهت هذه المرحلة ولم يصدر من المؤسسة العامة لمشروع كهرباء كجبار سوى الكتيب الذي سمي بدراسة جدوى إقتصادية من غير أن يشمل تحديد المكان المناسب لإستيعاب المتضررين وتعويضاتهم المختلفة .لم تقم لجنة التوطين في هذه المرحلة بدور تبصير المواطنين بحقوقهم ومستقبلهم بينما كان العمل الإعلامي للمشروع في إذاعة دنقلا تبث بصورة يومية أن العمل لإنشاء سد كجبار يسير في كل المساقات بصورة جيدة وهذا كان يبث في نفوس المواطنين القلق والخوف من مصير مجهول ، الأمر الذي دفع بظهور المعارضين لهذا المشروع [18]

المرحلة الثانية لسد كجبار

تم إنشاء الجهاز التنفيذي لوحدة السدود تتبع لرئاسة الجمهورية ، قامت وحدة السدود في هذه المرحلة بتوسيع فكرة المهندس محمود شريف ليكون إنتاج خزان كجبار من الطاقة الكهربائية 360 ميقاواط الأمر الذي يؤدي إلى غمر كامل لكافة القرى أسفل السد ، كما أن وحدة السدود قامت بوضع خطط التنفيذ بعيداً عن مشاركة النسق الولائي والنسق المحلي وأنساق مجتمع الدراسة ، كما أنها أوفدت في مارس2007م فريقاً من الأخوة الصينين لإجراء دراسات فنية على جسر السد بدون علم الولاية وبدون علم المحلية وبدون علم مجتمع الدراسة مما آثار حفيظة مجتمع الدراسة بصورة كبيرة [19]

اللجنة الشعبية

في هذه المرحلة تابعت اللجنة الشعبية موضوع الفريق الصيني الذي ذهب إلي المنطقة بغرض تهدئة الأحوال في المنطقة وتواصلت اللجنة الشعبية مع الجهاز التنفيذي لوحدة السدود وذهبت مع ممثل لوحدة السدود إلى المنطقة بغرض التنوير والتطمين، إلا أن اللجنة الشعبية فوجئت بما يشبه الثورة الشعبية من المواطنين المتأثرين الذين تدافعوا في (وحدة فريق الإدارية) لتوصيل صوتهم الرافض للسد لمندوب وحدة السدود[20]

قرر المتأثرون في مجتمع الدراسة لتسيير موكب لموقع السد منذرين وحدة السدود بإخلاء الموقع من الصينين والآليات ولم يكن إهتمام وحدة السدود بهذا التطور المجتمعي بمستوى الخطورة المتوقعة في حال أخذ قرارهم بجدية. سير مجتمع الدراسة مسيرة شعبية كبيرة في 13يونيو 2007م الى موقع السد الا ان الشرطة واجهتهم في منطقة (جدي) لمنعهم من الوصول الى موقع عمل لجنة السد ،أدت هذه المواجهة الى سقوط شهداء وعدد من الجرحى .تحول مشروع سد كجبار بهذه المواجهة من مشروع تنموي الى مشروع سياسي وقانوني وتم تدويله[21]

المقابلات و الملاحظة وبالمعايشة

قام الباحث بإجراء مقابلات مع 50 شخصاً من مواطني محافظة وادي حلفا سابقا والتي تشمل مجتمع الدراسة (مجتمع المحس ، مجتمع السكوت ،ومجتمع وادي حلفا) ، وطرح الباحث عليهم هذه الأسئلة:

1. لماذا يؤيد بعض المواطنين المشاركة في قيام سد كجبار؟
2. لماذا يعارض بعض المواطنين المشاركة في قيام سد كجبار؟
3. هل توجد نقاط إلتقاء بين المؤيدين والمعارضين؟
4. ماهو دور الحكومة في التباين في موقف مجتمع الدراسة بين مؤيد ومعارض؟

وكانت إجاباتهم على النحو التالي :

السؤال الأول

1. لماذا يؤيد بعض المواطنين المشاركة في قيام سد كجبار ؟

أفاد الإخباريون الذين وجّه لهم الباحث تساؤلات الدراسة فجاءت إجاباتهم بصورة واضحة وشفافة يعتمد عليها بإطمئنان على معرفة موقف مجتمع الدراسة من قيام مشروع سد كجبار. تتلخص الإجابات المتعلقة بهذا السؤال في تغليب مجتمع الدراسة مصلحة الوطن على مصالحهم ، مقابل إعادة توطينهم داخل منطقة المحس في مناطق (سهل كبدي ، وسبو ،وعقولة ، وكوكا) مستصحباً مشروعات زراعية كبيرة تروى من النيل، إلى جانب التعويض المجزي لكل ممتلكات المواطنين عبر لجان يمثل فيها المتأثرون ، كما يرى هؤلاء أن إنشاء السد سيشكل لهم نقلةً إقتصادية وهم يسعون لتحسين مستوى معيشتهم وتطوير مناطقهم لتستوعب المقيمين منهم والعائدين من مهاجرهم، علاوة على إيجاد فرص عمل واسعة أثناء تنفيذ إنشاء السد وبعد قيام السد في المشاريع التنموية المصاحبة ، إلى جانب أن قيام السد يمكن أن يؤدي إلى إحداث تنمية مستدامة لزراعة المساحات البعيدة من النيل غرباً وشرقاً، إضافةً إلى قناعاتهم بأن مناطقهم ظلت طيلة عهود الحكومات الوطنية تواجه الإهمال مما أفرغ المنطقة من مواطنيها وفتح لهم أبواب الهجرة داخل السودان وخارجه ، وفي إنشاء سد كجبار فتحُ لهم لإستيعاب طاقاتهم وقدراتهم وتخصصاتهم المختلفة ومحفزاً لهم بالعودة إلى الجذور ، وترى هذه الفئة أن آثار المنطقة التاريخية يمكن المحافظة عليها من الغرق والضياع بالتعاون المشترك بين الحكومة وجامعة الخرطوم والمنظمات الإقليمية والدولية وإنشاء منطقة سياحية لمنطقة كجبار الجديدة تهوي إليه السواح من كل حدب وصوب ، وبالتالي تساهم في الإقتصاد القومي وإنعاش المنطقة لتهيئة فرص عديدة للعمل لأبناء المنطقة .

2. لماذا يعارض بعض المواطنين المشاركة في قيام سد كجبار؟

يعارض بعض المواطنين قيام سد كجبار ولهم دفوعاتهم وحججهم في ذلك تتلخص في:

[17]- (المرجع السابق)

[18]- (المرجع السابق)

[19] - (المذكرة الثانية للجنة الشعبية العليا)

[20]- (المرجع السابق)

[21] - (المرجع السابق)

يرى مجتمع مناطق كجبار ضرورة المحافظة على عاداتهم وتقاليدهم تحت تأثير غريزة التشبث بالأرض التي ولدوا وترعروا فيها وعمروها أباً عن جد وهي قيمة إنسانية لاتقدر بثمن ، ولايمكن التخلي عنها ولا سيما لعدم مشاورتهم وتشاركهم قبل البدء في مشروع السدود وفقاً لما ينص عليه الدستور القومي والمواثيق الدولية وما عرفوه من أضرار الإغراق للمواطن والممتلكات التي دائما تكون أكثر من منافعه ، وقد أثبتت تجارب السدود في المنطقة (تهجير حلفا) عدم الثقة في الحكومة في تلبية مطالبهم من جراء إغراق مساكنهم وأراضيهم وما حل من ظلامات حاقت بالمهجرين بسبب سد مروي والسد العالي ، وأضافت الأحداث التي صاحبت عمليتي الرفض والقبول حتى وصلت مرحلة حصد الأرواح إلى زيادات مضطردة في أعداد المعارضين وعززت من قناعات الرفض بقيام السد ، إلى جانب الخوف والتوجس من المجهول حيث لم يعرف المتأثرون بالمناطق البديلة لمناطقهم الأصلية ، وعامل الخوف هذا ساهم بتأثيره السالب في الأوساط المجتمعية المختلفة ولا سيما بتروجيه بأساليب إعلامية قوية متعددة (كالمحاضرات، والندوات ، ووسائط التواصل الإجتماعي) ، ولا يزال عالقاً في أذهان مجتمع الدراسة ما يعانيه حتى اليوم المواطنون الذين فقدوا مناطقهم في مدينة (حلفا) ومناطق المناصير في ريفي في مدينة (مروي) ، ومن أسباب رفض بعض المواطنين لقيام سد كجبار التعديل الذي طرأ في حجم السد بديلاً عن فكرة المهندس محمود شريف الذي كان التأثير بها محدوداً ومنحصراً في إغراق الجروف والنخيل من غير أن تتضرر مساكن المواطنين إلا في قرى محدودة جداً ولذلك لم يجد تعديل فكرة الشهيد محمود شريف المسوغ المقبول لديهم ، وقد أستقر في فهم المعارضين أن الحكومة عاجزة عن تحديد البدائل لمناطقهم ولم تسعِ لها ، وإن سعت فبعيداً عن مشاورة المتأثرين أصحاب الحق في تحديد مناطقهم الجديدة ، ثم أنها لم تقدم لمجتمع الدراسة مايفيد تكاليف الدراسة الإجتماعية والخاصة بالبدائل والتعويضات وخلافهما . ويحسب ذلك على ضعف إدارة الحكومة لهذا الملف المهم وكان الصوت السياسي بعيداً عن مخاطبة هموم وهواجس ومخاوف المتأثرين بالسد والمصير المجهول الذي ينتظرهم وفي الذاكرة ماحل بأبناء عمومتهم في وادي حلفا . ولم يكن موقف مجتمع الدراسة الداخلي بعيداً عنه موقف المجتمع الخارجي بل كان سنداً قوياً من حيث مخاطبة العالم الخارجي وتدويل القضية ، ويمضي المحتجون أن قيام السدود يهدد الآثار النوبية ولا سيما أن منطقة الشلال الثالث لها جذور عميقة في التاريخ المسيحي والإسلامي لا مثيل لها في المنطقة الأفريقية ، وإغراق هذه المنطقة يعني القضاء على جزء مهم من التراث الإسلامي ، وأن قيام السدود تحدث آثار كارثية بيئية في المنطقة وتعمل كذلك على التغيير الديموغرافي في خارطة السكان النوبي ويعمل على زيادة معاناة المواطنين ، ويمكن الإستعاضة عن السدود ببدائل متعددة منها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرهما .

3.هل توجد نقاط إلتقاء بين المؤيدين والمعارضين ؟

توجد نقاط إلتقاء كثيرة بين المؤيدين والمعارضين فهم يرحبون أي تغيير يفضى إلى النهوض بالمنطقة تنموياً وذلك دون المساس بالأرض والإنسان المستهدف أساساً بالتنمية ويرون أن التغيير لايتم بإنشاء السدود فقط فالبدائل المتصالحة مع البيئة وإنسان المنطقة لاتحصى ولاتعد دون أية مصروفات معتبرة للتهجير ، والجميع يؤيدون تطوير المنطقة ولكن دون إغراق ودون تكرار مأساة حلفا ... بتنفيذ فكرة الشهيد محمود شريف.ويلتقي المؤيدون والمعارضون أن الجهات الرسمية أهملت سكان المنطقة وتعاملت معهم بتعالي كما أنهم يرون أن الوقت ليس مناسباً الآن لطرح سد كجبار مرة أخرى ، والطرفان يناديان لأهمية معرفة تفاصيل المشروع ، جدواه ، دراساته الاجتماعية ، التصور للبدائل والتعويضات ، و تجهيز البدائل وتسليم التعويضات قبل البدء في بناء السد، والطرفا يشتركان في أهمية مشاركة المتأثرين في تحديد البدائل والتعويضات والتقديرات والأخذ برأيهم .

4.ماهو دور الحكومة في التباين في موقف مجتمع الدراسة بين مؤيد ومعارض ؟

لم تقدم الحكومة في ذلك الوقت المشروع تقديما جيداً يعزز ثقة مواطني المنطقة و لم تنجح في إشراك المعنيين من أصحاب المصلحة بل جنحت لتوظيف الموالاة السياسية والتسرع في محاولة تنفيذ المشروع دون إقناع المواطنين ، وهكذا لعبت الحكومة دورا كبيراً في تباين الأراء لأنها فشلت في إستقطاب الرأي العام المحسي لإتجاهها ... وعملت على شق الصف عبر كيانات منطقة (المحس) ومحاولات السيطرة عليها مما أدى لشرخ كبير في المجتمع لدرجة أنها حدثت مقاطعات وخلافات كبيرة في مجتمع الدراسة وانقسم الناس بين مؤيد ومعارض . وظلت نظرة الحكومة هي التنمية والعائدات الاقتصادية التي تعود للبلاد وتوفير الكهرباء اللازم معللا بان مصلحة الجماعة (الدولة) تقدم على مصلحة الفرد(المواطن) ، مما عزز الشعور بالتهميش المستمر للمناطق النوبية من قِبَل كافة الحكومات الأمر الذي أدى إلى عدم الثقة ، ومن أبرز الدور الحكومي في تباين موقف مجتمع الدراسة بين مؤيد ومعارض العنف الذي مورس فى المنطقة بقتل وجرح الشباب دون أي سبب مقنع وعدم معاقبة المسئولين أو حتى مجرد الشروع في إجراءات تحريات معهم مما دفع في تقوية صف المعارضين وزيادة أعدادهم وخفض أعداد المؤيدين بصورة كبيرة

الخلاصة

سد كجبار الذي تعود فكرته إلى توليد الكهرباء من الشلال الثالث بأقل الأضرار وجد قبولاً عاماً من (مجتمع كجبار) ، ولما تغيرت فكرة توليد الكهرباء إلى طاقة أكبر تؤدي إلى غرق المنطقة أعلى السد على ضفتي النيل بأكملها وبدون مشاركة (مجتمع كجبار) في هذا التغيير، وجد رفضاً واسعاً من مجتمع كجبار ، تحول إلى مواجهة بين المواطنين الرافضين والشرطة _ وساهم في ذلك تغييب المعلومات عن المواطنين وإحتكار وحدة السدود لنفسها كل المعلومات ،وأسفرت المواجهة عن سقوط ضحايا ومصابين ، وخرج ملف سد كجبار من دائرة التنمية إلى أ تون السياسية والقانون .

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج

يرى الباحث أن أهم نتائج تحليل هذه المقابلات تتمثل في :

1.تحولت فكرة إنشاء سد كجبار من توليد 160 ميقاوات الكهرباء وتنتج عنها تأثيرات جزئية في قرى قليلة إلى إنتاج 360 ميقاوات تؤدي إلى إغراق أعلا لسد بالكامل وذلك دون مشاورة مجتمع كجبار مما أحدث إضطراباً واضحاً في مفاهيم مجتمع الدراسة بحسابات المكاسب والخسائر الذي يمكن أن تكون بقيام هذا المشروع.

2. أدى تَبنى وحدة تنفيذ السدود هذا المشروع بمعزل عن النسق المجتمعي والأنساق الرسمية بالولاية الشمالية إلى جفوة حادة بينهم ، وتقاطعات مختلفة ساهمت في تباعد مسافات التفاهم بين الأطراف المعنية .

3.أوضح مجتمع الدراسة أن الحكومة السابقة غير جادة في معالجة أوضاع المتأثرين بقيام سد كجبار بدليل أنها لم توجه المتأثرين بالبحث عن المناطق البديلة لمناطقهم في حدود منطقة المحس ولم تكلفهم بحصر ممتلكاتهم في تقديرات التعويضات .

4زهناك مواقف سلبية من وحدة السدود مثل إهتمامها بالعمل الفني والدراسة الإقتصادية لجدوى المشروع ، والتجاهل عن دراسة الحالة الإجتماعية للمتأثرين ، مما ساهم في تشكيك المواطنين وإضعاف ثقتهم بالحكومة على تحملها مسئولية المتأثرين .

5.يعتقد الكثيرون في مجتمع الدراسة أن هنالك بدائل أخرى لإنتاج الكهرباء بدون إلحاق الضرر بالإنسان والأرض مثل (الطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح).

6.يذهب بعض علماء مجتمع الدراسة أن منطقة الشلال الثالث ذات قيمة تاريخية عميقة نادرة الوجود في أفريقيا والعالم الإسلامي ، حيث أنها تزخر بالتراث المسيحي والتراث الإسلامي في مناطق جبل دهابة بسبو ومملكة نوري ، حيث معاهدة البقط في الجبل الغربي ومناطق الجرور عموماً حتى تمبس ، ومن الأهمية العلمية بمكان المحافظة على هذه المناطق وعدم إنجرافها .

7.قضت الحكومة السابقة على كل إحتمالات نجاح المشروع بمواجهتها المسيرة الشعبية السليمة للمواطنين بنيران الرصاص الحي ، وإزهاق أرواح بريئة وإصابات أخرين بجروح متفاوتة .

8.تعليق محاكمة المتهمين في ضرب المسيرة وقتل أربعة شهداء دفع أعداد كبيرة إلى صف المعارضة لقيام السد .

9.تبين للباحث أن الأنساق الرسمية تتقاطع في مهامها ومسئولياتها ، إما لعدم الإدارك الكافي لسلطات الحكم الإتحادي الذي يفصل تماماً الولايات عن المركز، ويفوضها بوضع دساتيرها التي تلائم مجتمعات الولاية بحيث ألاتتعارض مع الدستور الإطاري.أو بمنظور الإستعلاء والتجاهل، أو للإنفراد بالإنجاز!

ثانياً التوصيات

1. إعادة النظر في مسألة سد كجبار والإطلاع على كل الدراسات التي تمت وتمليكها لمواطني المنطقة .

2.دراسة البدائل عن التوليد المائي للكهرباء مع إشراك المتخصصين من أبناء المنطقة كل في مجاله .

3.إعتماد رأي المتأثرين من قيام هذا السد في قضايا البدائل والتعويضات والتقديرات المادية والنفسية.

4.يوصي الباحث عدم فتح هذا الملف من جديد _على الأقل في الوقت الراهن لأنه سيواجه برفض عام ولاسيما وقد حدث في مناطق كجبار تحولات معيشية نحو الأفضل بعد دخول الكهرباء ، وكهربة المشاريع الزراعية ساهم المواطنون في قيمة الخط المنخفض بِالعون الذاتي بنسبة لاتقل عن 90% من التكلفة [22]

المراجع

الوثائق

1.اللجنة الشعبية العليا لمتابعة آثار سد كجبار ، إنجازات اللجنة ،الخرطوم ، نوفمبر1995م.

2.المذكرة الأولى حول مشروع سد كجبار وآثاره ،اللجنة الشعبية العليا.

3.المذكرة الثانية حول مشروع سد كجبار وآثاره ،اللجنة الشعبية العليا

4.تكاليف كهرباء مشكيلة نموذجاً .

5..متوكل أحمد أمين ،النوبة الإنسان والتراث عبر القرون.

6.ملخص دراسة الجدوى الإقتصادية ، الولاية الشمالية ، شركة كجبار، ،يونيو 1995م

7.وحدة تنفيذ السدود، مشروع سد كجبار_مشروع إعادة بناء الحضارة بإعادة التوطين ،1998م

الإنترنت

1. https://www.altaghyeer.info/ar/2016/10/09

2. https://observers.france24.com/ar/20100804-sudan-merowe-dam-displacement

[22]- (كهرباء مشكيلة نموذجاً ومن الخطابات)